

مناقشة الحساب الختامي للتعليم العالي والتحقيق في الحيازات الزراعية اليوم

بحضور ممثلي الهيئة العامة لشؤون الزراعة: فيصل الحساوي - المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة. وفصيل الصديقي- نائب المدير العام لشؤون الفروة النباتية. ونبيلة علي الخليل - نائب المدير العام لشؤون الزراعة التجميلية بالهيئة العامة لشؤون الزراعة والفروة السمكية. ودلال رجب - مدير إدارة القسائم الزراعية. وفجر الحنيان - مدير إدارة الشؤون القانونية.

وتجتمع لجنة حماية الأموال العامة لمناقشة كافة الوقائع المتعلقة بخصوص حيازات زراعية وجواخير من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والفروة السمكية، لشركات سورية أسست ورخصت بموجب أوراق مزورة لبعض قيادات تلك الهيئة، وبعض المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة وأقاربهم بدون وجه حق، وبالمخالفة للقانون واللوائح المنظمة لذلك.

تعقد لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التعليم العالي عن السنة المالية 2015-2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه. بحضور ممثلي كل من :- وزارة المالية.- وزارة التعليم العالي. - ديوان المحاسبة. - جهاز المراقبين الماليين. - ديوان الخدمة المدنية.

طالب بإرسال وفد أمني إلى رومانيا للتحقيق في اختفاء المواطن البغلي

الشطي: اتفاق نيابي - حكومي في « التشريعية »

على اقتراحنا برفع سن الحدث إلى 18 عاما

ربيع سكر

بحثت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة قانون الأحداث بحضور ممثلي بعض وزارات الدولة وذكر عضو اللجنة النائب خالد الشطي أن «الملفت للنظر في الاجتماع ان الحكومة جاءت متعاونة من أجل تعديل سن الحدث وأرجاعه إلى 18 سنة بدلا من 16 عاما» وأشاد الشطي بالموقف الحكومي من تعديل قانون الأحداث خلال اجتماع اللجنة التشريعية، مشيرا إلى أن الحكومة تعاونت وأصرّت على إعادة سن الحدث إلى 18 عاما معتبرا ان هذه الخطوة الحكومية في الاتجا الصحيح وتنم عن تعاون مشكور لا سيما من وزارات الداخلية والشؤون والعدل والأوقاف، مشددا على تكاتف المجلس من أجل الموافقة على هذا التعديل الذي أقرته اللجنة اليوم بإجماع أعضائها الحضور.

وأوضح أن اللجنة أقرت بالأغلبية اقتراحا مقدما منه على قانون الأحداث بعدم فرض غرامات مالية على الحدث مع إعطاء المجني عليه حق الحصول على التعويضات أمام المحكمة المدنية المختصة.

الى ذلك دعا الشطي الحكومة إلى بذل المزيد من



جانب من اجتماع اللجنة التشريعية امس

المواطن البغلي ومع عدم تحرك الحكومة الكفيلة بمعرفة ملابسات اختفاء المواطن العم محمد طاهر البغلي المحقود في رومانيا منذ الخامس من أغسطس العام 2015. وأضاف الشطي في تصريح إلى الصحافيين أنه وبعد انقضاء نحو سنة وستة أشهر على اختفاء

الجهود الفاعلة من أجل التوصل إلى المعلومات الكفيلة بمعرفة ملابسات اختفاء المواطن العم محمد طاهر البغلي المحقود في رومانيا منذ الخامس من أغسطس العام 2015. وأضاف الشطي في تصريح إلى الصحافيين أنه وبعد انقضاء نحو سنة وستة أشهر على اختفاء

«المالية» تقرر الـ600 مليون للشركة.. و3 أشهر مهلة للوزير المعني للرد على الاستفسارات

الهاشم: الحكومة لا تريد تقديم مشروع قانون لتحويل «الكويتية» ناقلا وطنيا

ربيع سكر

وافقت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية البرلمانية امس بالأغلبية على طلب الحكومة سحب 600 مليون دينار من الاحتياطي العام لزيادة رأس المال شركة الخطوط الجوية الكويتية، وقالت مقرة اللجنة الثانية صفاء الهاشم أن لجنتها عقدت اجتماعا مارثونيا لبحث تمويل قضايا الخطوط الجوية الكويتية مشيرة الى أن «هناك مشكلة في الإدارة، وعلى إدارات مؤسسات الدولة العمل بشكل صحيح» وأضافت ان «الوزيرة هند الصباح حضرت اليوم وطلبت مهلة ثلاثة أشهر، للرد على تساؤلات اللجنة» وقالت الهاشم: «للاسف ارى الخطوط الكويتية كانها لقمة حارة ما فيه وزير يبي أن تكون له» ورات ان «ادارة الكويتية عرضت ستة سناريوهات لتوفير الاموال ولكنها جميعها ليست منطقية» واوضحت ان «الخطوط الكويتية الى اليوم ليس لديهم افصاح لبيانات دقيقة مالية وليس لديها اي فريق فني قادر على ذلك او على المحافظة على العنصر البشري من الطيارين».

وتابعت الهاشم: «لم اقتنع بما قدمته إدارة الكويتية التي عرضته اليوم»، مضيفة أن «الحكومة لا تريد تقديم مشروع قانون بان تكون الكويتية ناقلا وطنيا» واعلنت ان «اللجنة وافقت على استدعاء زيادة رأس المال للخطوط الجوية الكويتية فيما يخص 600 مليون من الاحتياط العام».

من جانبه أكد النائب محمد هايف أنه يحتفظ بحقه في المحاسبة مالم يقيم الوزير المسؤول عن الخطوط الجوية الكويتية بمحاسبة المسؤولين عن التجاوزات والمخالفات التي أوردتها ديوان المحاسبة والمتكرر بعضها لعدة سنوات ويرتقي بعضها الآخر إلى التشبه الجنائية، معربا عن رفضه منح هؤلاء المسؤولين صك البراءة بالاكفائه بالحالة للتقاعد دون إحالتهم للنيابة العامة. وقال



جانب من اجتماع اللجنة المالية أمس

هايف يطالب بلجنة فحص المخالفات وإحالة المتجاوزين إلى النيابة العامة

هايف في تصريح صحفي يوم أمس « لو تحدثنا عن تجاوزات الخطوط الجوية الكويتية بشكل تفصيلي لطال بنا المقام لكن حديثي اليوم سيكون مختصرا عن بعد الملاحظات التي اوردها تقارير ديوان المحاسبة ومنها ما أغفل لسنوات عدة». وأوضح هايف ان مخالفات وردت في تقارير الديوان متعددة ومتنوعة حول الخطوط الجوية الكويتية وفي كل اتجاه منا يدل على تهبط الإدارة والأضرار بالمال العام ومصالح الدولة، لافتا إلى ان هذه المخالفات موثقة وحقائق دامغة في تقارير الديوان».

وبين هايف ان الكويتية خالفت قواعد المناقصات

وما في حكمها ان تعاقدت مع عدد من الشركات بشكل إجمالي دون بيان اي عقد على حدا ولم تزود بعروض اسعار هذه الشركات او استلام الدفعات المستردة بالإضافة الى التأخر في تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة وتكرار ملاحظات الديوان ذاتها لأكثر من ستة مالية دون حل مما يدل على سوء الإدارة وفشلها.

وأضاف « ومن الملاحظات التلاعب بقسائم الوزن الزائد وادعاء فقدانها ومن ثم يظهر بعد ذلك ان هذه القسائم تم استخدامها منا افر على ايرادات المؤسسة وكذلك ملاحظات مالية على قطع الغيار والبرمجيات وأصول الشركة والقرطاسية

وترفع درجات السفر وتراكم القضايا العمالية بالإضافة الى عدم استكمال تسجيل ملكية العقارات التابعة لها في جمهورية مصر العربية. وزاد هايف « تدني حجم الإيرادات الخارجية والتكؤ بالرد على استفسارات الديوان وانخفاض مستى إيرادات المؤسسة وتدنيها ما يدل على سوء الإدارة وتدني مستواها وهذا ان لم تتعمد هذه الإدارة هذه التصرفات، لافتا الى انه من الصعوبة بمكان ان تكون هذه الممارسات دون تعمد».

وذكر هايف ان بعض المخالفات المالية والادارية يرقى الى مستوى التشبه الجنائية ويلزم الوزير المختص اتخاذ قراره الفوري بوقف المتسبب عن هذه الملاحظات بوقفه عن العمل وإحالته للتحقيق، مؤكدا انه ليس مع إحالة مخالفتي القانون الى التقاعد لينجو دون محاسبة او عقاب.

ودعا هايف الوزير المختص عن الكويتية الى تشكيل لجنة لفحص الملاحظات الواردة بالديوان

لتخاذ اجراءات ازاء المسؤولين عنها على ان لا تزيد مدة اعمل اللجنة عن شهر، مشيرا الى انه لا يمكن استعراض إجمالي مخالفات الديوان والقرارات الادارية ومنها توظيف شخص من الجنسية الهندية براتب 2000 دينار وجعله مسؤول على كويتيّن أكفء منه بالدرجة بالشهادة خاصة وانه لا يحمل شهادة البكالوريوس ويشغل منصب مدير الآن بعد ان تم كمدخل بيانات براتب 170 دينار !!.

وأكد هايف ان المقاطعة السياسية أثرت في عدم محاسبة المسؤولين عن التجاوزات المقركمة عن الكويتية واصبحوا يسرحون ويمرحون دون حسيب او رقيب، داعيا الوزير المسؤول عن الكويتية الى وقف المسؤولين عن هذه التجاوزات «والأ فائنا نحفظ بحق المحاسبة مالم يقم بدوره الفاعل في ضرب مواطن ورؤوس الفساد في هذه المؤسسة ومحاسبتهم وجعلهم عبرة حتى لا يتجرأ احد على هذه الفساد في مؤسسات الدولة الأخرى».

الديوان الوطني لحقوق الإنسان لم يفعل بسبب التقاعس الحكومي

الدمخي: اتفاق تام على تشكيل لجنة تحقيق فيما يخص السجون

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب د. عادل الدمخي أن مقرر تحويل لجنة حقوق الإنسان من مؤقتة إلى دائمة قيد الإعداد من قبل مقرر اللجنة والمستشارين القانونيين باللجنة، وأضاف الدمخي في تصريح للصحافيين : هناك اتفاق تام على طلب تشكيل لجنة تحقيق فيما رايناه خلال زيارتنا للسجون.

ولفت الدمخي الى أنه خلال الاجتماع القادم ستكون تقاريرنا بشأن تلك الزيارة جاهزة وسوف نستدعي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله، وذكر الدمخي أن الديوان الوطني لحقوق الإنسان لم يفعل بسبب التقاعس الحكومي رغم اقرار القانون قبل عام كامل.



جانب من اجتماع لجنة حقوق الانسان

استفسر عن العقوبات التي تحول دون الالتزام

بالجدول الزمني

الموزيرى للوزير أبل: ما مشاريع الإسكان في السنوات الثلاث الماضية؟



شعيب الموزيرى

سأل النائب شعيب الموزيرى وزير الدولة لشئون الإسكان ووزير الدولة لشئون الخدمات ياسر أبل حول المشاريع الاسكانية.

وقال في سؤاله:

التزاما بواجباتنا الدستورية التي تنص عليها المادة (99) من الدستور والتي تنص على (لكل عضو من أعضاء مجلس

رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لإستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم وللأسأل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة).

ماهى المشاريع الإسكانية التي تم توقيع العقود الخاصة بها في السنوات المالية 2013 / 2014 – 2014 / 2015 – 2015 / 2016؟ وماهى تكاليفها؟ وماهى أعداد الوحدات السكنية والمراق العامة الخاصة بها في تلك المشاريع؟

– هل تم البدء في تنفيذ هذه المشاريع التي تم توقيع العقود بشأنها؟ ماهى نسبة الإنجاز في كل مشروع؟

– هل تم توقيع عقد / عقود بناء المراق العامة الخاصة في منطقة غرب عبدالله المبارك؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدنا بنسخة من العقد المبرم؟ وما تكلفة العقود؟

– هل هناك عقبات تحول دون الالتزام بالجدول الزمني بما يخص منطقة غرب عبدالله المبارك المعلن عنها من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية في خططها الخمسية التاسعة المعتمدة في أبريل / 2015؟ وما مدى التزام المؤسسة بذلك؟

– هل ستكون تلك المراق جاهزة للتشغيل وتقديم الخدمات للمواطنين بناء على الجدول الزمني المقرر وفور انتهاء من بناء المواطنين لقسمتهم؟

– ماهى القيمة الفعلية للأراضي السكنية التي منحت للمواطنين في مشروع غرب عبدالله المبارك؟ وهل هناك تفاوت في قيمة الأراضي الممنوحة لهم مع قيمة أراضي المشاريع السكنية الأخرى بمنطقة سعد العبدالله وجابر الأحمد وصباح الأحمد؟ مع ذكر أسباب التفاوت إن وجدت؟

ما إجراءات الوزارة حيال كل مخالفة وقعت؟

الدلال: ما آليات التزام المستشفيات بضوابط التأمين الصحي للمتقاعدين؟



محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الصحة الدكتور جمال الحربي، حول مشروع التأمين الصحي للمتقاعدين، وجاء في السؤال: قامت وزارة الصحة بإطلاق مشروع (عافية) والخاص بالتأمين الصحي للمتقاعدين ومن شملهم المشروع من فئات أخرى، كما ذكرت وزارة الصحة أنها تقوم بالرقابة على تنفيذ المشروع ولديها

المستشفيات التي يطبق لديها المشروع وأنه يوجد تقرير دورى بشأن تنفيذ المشروع، ونظرا لأهمية تطبيقات المشروع بالشكل القانوني والإدارى الداعم للفئات المستفيدة.

لذا يرجى التكرم بموافاتنا بالتالى :

1 – ماهى البات وإجراءات وزارة الصحة في ضمان التزام الأطراف المطبقة للمشروع وبالأخص المستشفيات للخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين؟ يرجى تزويدى بالضوابط والليات التي تحدد ذلك.

2 – هل من واقع التطبيق قامت أى جهة وبالأخص المستشفيات بمخالفة ضوابط وإجراءات الوزارة في تطبيق مشروع عافية؟ وما هى إجراءات الوزارة حيال كل مخالفة وقعت؟

3 – قام أحد المستشفيات بأخذ تعهد بسداد نفقات العلاج من أحد المستفيدين من مشروع عافية وذلك بأن يتعهد المريض بسداد نفقات العلاج، علما بأن نفقات العلاج مشمولة بما تقدمه وزارة الصحة عن طريق مشروع عافية، والسؤال هل إجراء المستشفى المذكور صحيح من الناحية القانونية في ظل دعم الوزارة للمستفيدين من مشروع عافية؟ وما هو إجراء وزارة الصحة اتجاه تلك الخطوة من الوزارة؟.

4 – يرجى موافاتي بالتقارير الدورية الصادرة عن وزارة الصحة بشأن تطبيق مشروع عافية.